

مفهوم سوء المعاملة الوالدية والعوامل المحددة لخطرها على الأبناء دون 16 سنة

## The concept of parental treatment and the factors identified for children under 16 years of age

معنصر مسعود<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>جامعة وهران 2 (الجزائر)، manser.messaouda@univ-oran2.dz

Manser Messaouda<sup>1\*</sup>,  
<sup>1</sup> University of Oran 2 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/04/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة فهم أثر سوء المعاملة الوالدية في شخصية الطفل وصحته النفسية في المستقبل، وفي سياق آخر استمرارية الإساءة واهميتها كأسلوب تربوي في الاسرة سيولد لنا مراهقا مضطربا نفسيا وينعكس لاحقا في حياته كراشد، حيث أن الإساءة التي تحدث في البيت و بالتحديد التي تصدر من الوالدين اتجاه الطفل ، تؤثر سلبا في كل مجالات حياته النفسية و السلوكية و الأكاديمية و في علاقته بوالديه و مع الآخرين ، فهي تحدث في مكان مغلق وهو المنزل مما يجعل إنكارها و إخفاءها أسهل ، ويعاني منها أي طفل بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية، ويتعرض لها الطفل بأشكال مختلفة منها الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال والتي تمتد آثارها إلى مراحل متقدمة من حياته، و درجة تأثيرها يكون أكبر ، كون الوالدين يفترض فيهما أن يكونا مصدر حماية وليس مصدر تهديد وخوف، كما أن للإساءة الوالدية مجموعة من العوامل المحددة لخطرها، إن هذه العوامل تكون مرتبطة بالوالدين أنفسهم أو بالأبناء أو بظروف خارجية راجعة للمجتمع الذي ينتمون فيه. الكلمات المفتاحية: المفهوم، سوء المعاملة الوالدية، العوامل المحددة ، الطفل ، الخطر.

### Abstract:

This research paper aims to try to understand the impact of parental abuse on the child's personality and psychological health in the future, and in another context, the continuity of abuse and its importance as an educational method in the family will generate a psychologically troubled adolescent and will be reflected later in his adult life, as the abuse that occurs in the home, specifically Those issued by the parents towards the child negatively affect all areas of his psychological, behavioral and academic life and his relationship with his parents and with others. Economic or scientific abuse, and the child is exposed to it in various forms, including physical, psychological, sexual abuse and neglect, whose effects extend to advanced stages of his life, and the degree of impact is greater, as the parents are supposed to be a source of protection and not a source of threat and fear, and parental abuse has a set of factors Al-Handdah is dangerous because these factors are related to the parents themselves or the children or to external circumstances due to the society in which they belong.

**Keywords:** : Parental abuse, predisposing factors, child, risk.

## 1- مقدمة:

يقع على عاتق أولياء أمور الأطفال، سواء كانوا الوالدين المباشرين لهم، أو من يرعاهم من العائلة أو خارجها، مسؤولية الحفاظ عليهم، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير السليمة، بهدف حمايتهم من الأخطار وما يواجههم من مشاكل في هذا العالم، وتشمل هذه المسؤولية: رعايتهم جسدياً، نفسياً، أخلاقياً، تربوياً، اجتماعياً وصحياً، وغير ذلك من أشكال الرعاية المطلوبة، بما يضمن تنشئتهم ونموهم على أحسن حال ممكن.

ولتحقيق هذا الهدف، عادة ما يلجأ الوالدين، إلى اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير، من نوع فرض القيود على الأطفال، كوضع قائمة بما هو مسموح أو ممنوع مشاهدته في التلفاز مثلاً، أو الحديث معهم عن مفهوم الأمان والسلامة في الحياة اليومية والعامة، ومناقشتهم حول التصرفات الحميدة والأخلاقية، كما يحاولون حمايتهم من التعرض لتجارب أو ظروف خطيرة، قد تلحق بهم الأذى والإساءة، أو تؤدي إلى تهديد حياتهم، وغير ذلك من الأساليب والتدابير، التي من شأنها تأمين الرعاية المناسبة للأطفال وتنشئتهم تنشئة سليمة.

إن مشكلة سوء معاملة الأطفال في مجتمعنا الجزائري، هي من القضايا التي بحاجة ماسة إلى ايلانها أهمية كبيرة، سواء أكان ذلك، على مستوى صناع القرار والسياسات أو على مستوى الأخصائيين العاملين في الميدان. كما أن التجربة أثبتت أن تنسيق وتوحيد الجهود في هذا المجال من شأنه أن يزيد من فعالية دراسة هذه المشكلة وجدوى الخدمات المقدمة للأطفال ضحايا سوء المعاملة الوالدية. (نجيمي، 2016، ص36)

بالرغم من كل هذا، فإن الكثير من الدراسات في عدد من المجتمعات ودول العالم، تشير إلى أن نسبة عالية من الأطفال، يقعون ضحايا الإساءة من قبل آبائهم، فمثلاً أثبتت بعض الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن نسبة ضحايا الإساءة الوالدية من الفئة العمرية 12-16 عاماً تصل إلى ثلاثة أضعاف نسبتها لدى البالغين. (Finkelhor & Dzuiba, 1994, p49). وأفصحت الدراسات أيضاً، أن ما يقارب 20% من المحكومين والموقوفين المدانين في السجون الأمريكية قد صرحوا أنهم اعتدوا على طفل واحد على الأقل من أطفالهم أو أطفال زوجاتهم، بشتى أشكال الإساءة والتحرش والتهجم، وأن ما لا يقل عن 50% من هؤلاء الموقوفين بسبب اعتدائهم على الأطفال، وصلت اعتداءاتهم إلى حد الجريمة الخطرة أي القتل، وخاصة ضد الأطفال دون سن الثانية عشرة من العمر (Greenfield, 1996, p11).

كما أنه ليس في متناول يدنا أي نتائج موثقة من أي جهة وطنية حكومية أو غير حكومية، عن حجم الإساءة الوالدية الذي يتعرض له الأطفال في الأسر الجزائرية، وهنا يمكن الاستدلال بالإحصائيات الأخيرة لعام 2017 حول العنف الأسري الممارس ضد الأطفال، حيث كشفت الأرقام على أن 4875 حالة كان فيها الطفل ضحية لعنف معين: 2803 عنف جسدي، 1546 اعتداءات جنسية و 365 سوء معاملة والدية بالاهمال تسببت في احداث 25 حالة وفاة للاطفال. (Bouredji, 2018, p4)

وهنا يجدر التنويه، إلى أن هذه الإحصائيات، تعكس فقط جزءاً بسيطاً ومحدوداً جداً من حجم مشكلة الإساءة للأطفال، فمعظم الآباء أو غيرهم ممن يعتدون على أطفالهم أو يهملونهم، لا يلاحقون قضائياً، وإذا تمت مقاضاتهم فلا يكون الحكم الصادر بحقهم، على أساس أنهم اقترفوا جناية أو جريمة بحق أطفالهم. وذلك لأن

معظم حالات الإساءة على الأطفال تتمثل باعتداءات لا تصل نتيحتها الى الموت، فهي تكون عادة على شكل اعتداء جسدي أو نفسي، وبما يشمل عشرات آلاف من أو حتى مئات الآلاف من الأطفال في المجتمع الجزائري لذلك يعتبر الإهمال مفهوم غير واضح لدى شريحة اجتماعية كبيرة في المجتمع الجزائري، على اعتبار أن سوء المعاملة الوالدية تعتبر ضرباً من ضروب التأديب أو التربية الجيدة للأطفال ، ولا تشكّل هذه الظاهرة الاجتماعية في فهم ومعتقدات الكثيرين كإساءة للأطفال". وغالباً ما تؤدي الإدراكات والمفاهيم المجتمعية العامة المشوهة بشأن الإساءة للأطفال إلى عزوف العديد من الأشخاص عن التدخل في الحياة الخاصة للآخرين وعدم الإبلاغ عن حالات الإساءة الخطيرة للجهات والسلطات الرسمية". (Bouredji, 2018, pp8-10)

إن هناك إجماع في الأدبيات العلمية المعاصرة، تفرض عدم النظر لعامل واحد، أو سبب واحد يمكن إعادة المشكلة إليه دون غيره من الأسباب، فالضرورة العلمية تفرض رؤية الأسباب بصورة شاملة ، تكاملية، وايكولوجية ، حيث قسم جولمان وزملاؤه عوامل مشكلة الإساءة للأطفال، إلى أربعة مجموعات من العوامل : عوامل تتعلق بالوالد المسيء ، وعوامل تعود إلى الأسرة، وعوامل متعلقة بالطفل وأخرى تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها كل من المسيء والضحية والأسرة . ويرى الفكر التكاملي -الايكولوجي أن هنالك عوامل مشتركة بين مجالات العوامل الأربع التي تقف وراء الإساءة الوالدية على كل طفل ، ولكن ليس بالضرورة أن تكون ذات العوامل هي التي تقف وراء الإساءات على كل الأولاد، أي ليس بالضرورة أن تكون العوامل التي تقف وراء كل سوء معاملة والدية متشابهة . وقد أثبتت الأدبيات العلمية أن عوامل مختلفة قد تلعب دوراً مختلفاً، من حيث مدى تأثيرها في حدوث الإساءة الوالدية . فالإساءة الوالدية هي عملية تفاعل بين مجموعة من العوامل التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى انبثاق نموذج سلوكي معين لدى الطفل. (Goldman et al. 2003, pp14-15)

في ضوء ماتقدم يثار السؤال التالي: لماذا تكون نسبة الأطفال الأقل من 16 سنة في دراسات الضحايا، أعلى بكثير (Overrepresented) مقارنة بنسبة الضحايا البالغين في المجتمع بصورة عامة ؟

## 2. أسباب القابلية لوقوع سوء المعاملة الوالدية على الأطفال اقل من 16 سنة كجريمة مستحدثة:

إن سلوكيات التعدي على الأطفال أقل من 16 سنة سلوكيات يعاقب عليها القانون . كما أنه يمكن تطبيق معيار الحدائة عليها، حيث برزت أشكال جديدة من التعدي على الأطفال ، فلم تكن (تاريخياً) سائدة، وتشكل جرائم أخرى بالقياس إلى جرائم (استخدام صور الأفعال للانحراف الجنسي أو استخدام الانترنت ، والترويج للجنس التحليلي الفضائي)، أو (أشرطة الفيديو التي تحمل تصويراً جنسياً يكون فيه الطفل موضوع الجنس ) ، أو (استخدام الهاتف الصوت لاستغلال الأطفال في الممارسة الجنسية عبر الهاتف ... الخ). (السعاوي. 2010 ص 55).

وتعكس جرائم سوء معاملة الأطفال أقل من 16 سنة التغيرات التقنية التي أصابت نتائجها بني الأسر والمؤسسات الاجتماعية على المستوى الدولي والمحلي، حيث فقدت الأسرة العديد من وظائفها الرئيسية ، وتعقدت الحياة الأسرية، وساءت العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، وحلت العلاقات عن بعد محل العلاقات التفاعلية المباشرة بين أفراد الأسرة الواحدة ، فالهاتف، وألعاب الفيديو، والتلفاز، والإنترنت قد أبعدت بين أفراد الأسرة الواحدة، في حين قربت بين الأفراد الخارجين عن الأسرة. كما أن زيادة الضغوط الحياتية والمعيشية التي

فرضتها الحياة العصرية بتقسيم العمل وعمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل قد جعل الأسرة في حالة تفسخ اجتماعي، أو ما يصفه البعض بالأنومي (Anomie). (ميادة ، 2015 ، ص 66) ويمكن الأخذ بأكثر من معيار لتحديد الجريمة المستحدثة. ومن أهم المعايير في هذا الجانب المعيار القانوني . فالجريمة التي لا يوجد لها نص عقابي يشير بوضوح إلى عقوبة ما نتيجة فعل أو جريمة امتناع عن فعل يؤدي الآخرين لاتعد جريمة. والجريمة هنا مثلها مثل الانحراف. ففي غياب وجود عرف اجتماعي يرفض سلوكا أو فعلا ما فإن ذلك السلوك يقع ضمن السلوك المقبول اجتماعيا (نجيمي، 2016 ، ص 36) .

وقد تنتشر سلوكيات كانت تعد في الماضي انحرافات أو جرائم، ولكنها في جوهرها واحدة، (مثل سرقة المعلومات ، سرقة رقم حساب وسحب مبلغ من حساب شخص آخر عن طريق تحويل المبلغ إلكترونيا إلى حساب آخر). (الناشف ، 2007 ، ص 14). الجريمة المستحدثة هنا سلوك غير مقبول اجتماعيا وهو انحرافا من ناحية العرف الاجتماعي، وهنا تشكل (أو تخالف نصا قانونيا تم وضعه) أو تعديل القانون الحالي لتغطية ذلك السلوك ضمن السلوكيات غير المقبولة قانونيا. أي أن القانون يعاقب عليها، وسوء المعاملة الوالدية بهذا الخصوص يمكن النظر إليها كجريمة مستحدثة، بناء على أنها قد سنت قوانين جديدة لحماية الأطفال. ويميز "جبوش" بين الجرائم التقليدية والمستحدثة والمستجددة" فيرى أن الجرائم التقليدية هي الجرائم المحددة بنصوص قانونية (السبعواوي. 2010 ص 58). أما الجرائم المستحدثة فإنها ناشئة عن التطورات التقنية والعلمية وما يرافق ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية، والجرائم المستحدثة هنا غير مشمولة بنص قانوني. أما الجرائم المستجددة فمردها إلى التطور والنماء الاجتماعي في المجتمعات، وانتقالها من نمط ثقافي واقتصادي واجتماعي لآخر، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي مثلا. وبالتالي فالجرائم المستجددة صورة من الجرائم المستحدثة، ولكنها مرتبطة بالتطور العام للمجتمع. (العسالي ، 2008 ، ص 33)

ولتظهر جرائم التعدي على الأطفال أقل من 16 سنة في السجلات الرسمية في الدول النامية عامة والعربية خاصة، لاعتبارات اجتماعية وقانونية وثقافية. فمن الناحية الثقافية لا ينظر إلى التعديات على الأطفال بالاهتمام الذي تستحقه، كون الطفل الصغير (القاصر) غير قادر على الدفاع عن نفسه، وعدم وجود وعي عام بحقوقه، وغياب التشريعات اللازمة التي تجرم ذلك. كما أن ظهور مثل هذه الجرائم قد يسبب وصمة اجتماعية للمجتمع بأسره. (نجيمي، 2016 ، ص 36)

كما أن أحد الأسباب الأكثر وضوحا وراء هذه الظاهرة الاجتماعية، هو أن الأطفال يعتمدون جسديا ونفسيا، على الكبار من أجل حمايتهم وإعالتهم. وذلك لأن هؤلاء الأطفال ليس بيدهم الإمكانية لاختيار أو استبدال آبائهم أو أولياء أمورهم ، وفي ذات الوقت ليس بإمكانهم الرد على الاعتداءات والأذى الموجه إليهم، وبالطبع ، ليس بإمكانهم الانتقام ممن يسيء إليهم. (Finkelhor & Dzuiba, 1994, p173)

هذه القابلية لوقوع الأطفال ضحايا الإساءات المختلفة، تبدو سائدة في الأسرة أكثر مما هي عليه في أماكن أخرى؛ إلا أن هذه الحقيقة لا تنفي حقيقة وقوع الأطفال ضحايا لأشكال مختلفة من الإساءة والاستغلال والإهمال وإلحاق الأذى، في أماكن ومواقع وسياقات أخرى من حياتهم، مثل المدرسة والشارع ، وغير ذلك من المواقع. (حاج يحيى، 1998، ص 163). فقد بينت كثير من الدراسات ، أن إمكانية وقوع الطفل ضحية

للإساءة، أو مشاهدة أشكال مختلفة من التهجم في أسرته، هي أعلى بكثير جدا مما يتعرض له بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشارع، فمن بين الموقوفين الذين سجنوا بسبب ارتكابهم جرائم ضد الأطفال، صرح ما يقارب 33% منهم أن ضحية جرائمهم كان أحد أطفالهم. (المنلا، 2012، ص 44).

وطبعا شددت اليونيسيف على إنشاء مناسبة لتلقي الشكاوي ورصد لحالات إساءة المعاملة للحد من نتائجها. أما القانون الجزائري يعرف سوء المعاملة الوالدية: "بجريمة اعتداء الوالدين على الأولاد بالضرب والجرح"، القانون كان جد واضح حول تنويهه بحقوق الطفل وباقي أفراد المجتمع وتعرض كل من يمس به أو يتعدى على حياته إلى أشد العقوبات وهذا من خلال العديد من المواد التي نذكر منها:

المادة (330) معادلة بالقانون رقم 06-23 المؤرخ في (20 ديسمبر 2006) يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 25000 إلى 100 000 دج "أحد الوالدين الذي يعرض صحة أولاده أو واحد أو أكثر منهم أو يعرض أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم بأن يسيء معاملتهم أو يكون مثلاً سيئاً لهم للاعتياد على السكر أو سوء السلوك، أو بأن يهمل رعايتهم، أو لا يقوم بالإشراف الضروري عليهم، وذلك سواء كان قد قضى بإسقاط سلطته الأبوية عليهم أو لم يقض بإسقاطها". - المادة (19) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989 تنص: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو إساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالدين أو الوصي القانوني عليه أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته. (نجيمي، 2016، ص ص 39-40).

أما المواد المتعلقة بالعقوبات ما يلي: قانون العقوبات - المادة (261): (قتل الأم ابناً حديث العهد بالولادة): يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم، ومع ذلك تعاقب الأم، سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابناً حديث العهد بالولادة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة على ألا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة (نجيمي، 2016، ص ص 71-72). المادة (269): كل من جرح أو ضرب عمداً قاصراً لا تتجاوز سنه السادسة عشر أو منع عنه عمداً الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكب ضده عمداً أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف يعاقب بالحبس من سنة إلى خمسة سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000 دج. - المادة (270): إذ أنتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان المشار إليه في المادة السابقة مرض أو عدم القدرة على الحركة أو عجز كلي عن العمل لأكثر من 15 يوماً، أو إذ وجد سبق إصرار أو ترصد، فتكون العقوبة الحبس من ثلاث إلى عشر سنوات والغرامة من 500 إلى 6000 دج. ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من الحقوق وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر. - المادة (271): إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي المشار إليه في المادة 269 فقد أو بتر أحد الأعضاء والحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أي عاهة مستديمة أخرى فتكون العقوبة السجن المؤقت بين عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا نتجت عنها الوفاة بدون قصد إحداثها فتكون العقوبة هي الحد الأقصى للسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا نتجت

عنها الوفاة وبقصد إحداثها تكون العقوبة السجن المؤبد. - المادة (272): إذا كان الجناة هم أحد الوالدين الشرعيين أو غيرهما من الأصول الشرعيين أو أي شخص آخر له سلطة على الطفل أو يتولى رعايته فيكون عقابهم كما يلي: 1. بالعقوبات الواردة في المادة (270) وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة (269). 2. بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة (270). 3. بالسجن المؤبد وذلك في الحالات المنصوص في الفقرتين 1 و 2 من المادة (271). 4. بالإعدام وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين 3 و 4 من المادة (271). وهذه الأحكام تكريس لحق الطفل في الحياة وفي السلامة. (نجيمي، 2016، ص.ص. 71-73). كما تطرق الباحث عبد العزيز سعد لتحديد عناصر قيام جريمة اعتداء الوالدين على أبنائهم بالضرب والجرح وهي: 1 /العنصر المادي: ويتمثل في الضرب والجرح العمدي. 2 /العلاقة: الأبوة أو الأمومة الشرعية. 3 /العنصر المعنوي: هو القصد والعمد من ملابسات الفعل والظروف المحيطة به ومن الهدف أو الغاية التي يريد المعتدي بلوغها. 4 /صغر سن الضحية: الضحية لم يبلغ السن 16 سنة وقت ارتكاب الفعل الجرمي، أما إذا كان الولد قد بلغها أو تجاوزها تسقط تطبيق المادتين (269) - (272)، ويصبح تطبيق المادة (264) من قانون العقوبات. (سعد، 2013، ص ص 144-149).

عموماً، فإن ما يقارب 20% من بين حالات قتل الأطفال قد ارتكبت على يد أحد أفراد الأسرة، و 50% من حالات قتل الأطفال الصغار تحت سن عشر سنوات ارتكبتها أحد أفراد الأسرة. وفي تقرير دائرة الخدمات الصحية والإنسانية لعام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية، قدّر خلال العام 1996، أن ما يقارب 1077 طفلاً قد توفوا نتيجة تعرضهم لأشكال مختلفة من الإساءة. الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال (82%) كانوا تحت سن الخامسة من العمر، و 43% كانت أعمارهم أقل من عام يوم وفاتهم. وتوضح دراسة للأمم المتحدة حول الإساءة الوالدية التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 2006 إلى أن سلوك الإساءة لا يزال مستمرًا ضد الأطفال بسبب السكوت عنها والتقاعد عن اتخاذ إجراءات حيالها، حيث تشير الدراسة التي شملت 131 دولة على مستوى العالم إلى أن سوء المعاملة الوالدية قد تسببت في قتل 53000 طفلاً خلال عام 2012، وأن 80-98% من الأطفال يعاقبون بدنياً في منازلهم. وتضيف نفس الدراسة أن ما يتراوح ما بين 133 إلى 275 مليون طفل تعرضوا للإساءة الوالدية و 23 مليون فتاة و 73 مليون ذكر عانوا من أشكال الإساءة الجنسية خلال نفس السنة. (ميادة، 2015، ص 165).

وهنا يجدر التنويه، إلى أن هذه الإحصائيات والبيانات، تعكس فقط جزءاً بسيطاً ومحدوداً جداً من حجم مشكلة الإساءة للأطفال، مع ملاحظة أن نسبة الإساءات التي تؤدي للوفاة، قليلة جداً مقارنة مع حجم الإساءات الكلية، فمعظم الوالدين، أو غيرهم ممن يعتدون على أطفالهم أو يهملونهم، لا يلاحقون قضائياً، وإذا تمت مقاضاتهم فلا يكون الحكم الصادر بحقهم، على أساس أنهم اقترفوا جنائية أو جريمة بحق أطفالهم. وذلك لأن معظم حالات الاعتداء على الأطفال تتمثل باعتداءات لا تصل نتيجتها إلى الموت، فهي تكون عادة على شكل اعتداء جسدي أو نفسي، وبما يشمل عشرات آلاف من أو حتى مئات الآلاف من الأطفال في المجتمع الجزائري، إلا أنه وللأسف الشديد، وكما ذكرنا أعلاه، تنقصنا الإحصائيات الموثقة والموثوقة عن حجم هذه المشكلة في المجتمع الجزائري. (سعد، 2013، ص 162).

أما لو نظرنا، مثلا، للإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هناك ما يقارب 3.2 مليون تقرير، عن حالات الاعتداء على الأطفال والإساءة إليهم قد وثقت لدى مؤسسات الخدمات الاجتماعية خلال عام 1997 فقط ( Wang & Daro, 1998, p41 ). وبما أن معظم حالات الاعتداء على الأطفال أو الإساءة إليهم، لا يتم التبليغ عنها لأي مؤسسة من المؤسسات، فلا شك بأن هذا العدد ينحس ويقلل من تقدير ( underestimate ) العدد الحقيقي لحالات الإساءة للأطفال والاعتداء عليهم، وبالتالي فإننا على قناعة أكيدة، بأن العدد الحقيقي لهذه الحالات في المجتمع هو أكثر بكثير من العدد الموثق في التقارير، أو من عدد الحالات التي يُبلغ فعليا عنها للمؤسسات. (المنلا ، 2012 ، ص 83)

وباعتماد ذات المقياس، فإننا نعتقد أن معظم حالات الإساءة إلى الأطفال ، والتي تصل إلى مؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات، الرسمية وغير الرسمية في الجزائر، هو قليل جدا، وهذا يعود أما لأسباب ( مؤسساتية ) مثل قلة الخدمات التي بالإمكان التوجه إليها في مثل هذه الحالات، وغياب القانون الذي يجبر المجتمع على التبليغ عن هذه الحالات، أو لغير ذلك من الأسباب (أو لأسباب اجتماعية ثقافية ) مثل اعتقاد البعض أن الأطفال هم ملك والديهم، وبالتالي يحق لهم استعمال أية أساليب يقررونها " لتربيتهم" ، يضاف لذلك إيمان المجتمع بمعتقدات محددة، مثل خصوصية العائلة، واعتبار الاعتداء على الأطفال والإساءة إليهم مشكلة شخصية وعائلية، وليست مشكلة مجتمعية أو جنائية ، أو بسبب الخوف من العار والفضيحة والخوف على سمعة العائلة وعلى سلامتها وتماسكها، والاعتقاد أن الإساءة للأطفال أسلوب جيد لتأديبهم، وغير ذلك من الأسباب (Marzouki, 2005, P3).

في ضوء ما تقدم يمكن التأكيد أن معظم حالات سوء المعاملة الوالدية التي تقع على الأطفال في الجزائر، هي حالات غير معروفة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وان العدد المعروف يمثل القليل من الحقيقة، والحالات التي تصل إلى تلك المؤسسات، هي في أغلب الأحيان حالات صعبة من حيث الحدة وتكرار الإساءة، أو لكون المسيء من خارج الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك عوامل أخرى قد تؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الحجم الحقيقي لمشكلة الإساءة للأطفال والاعتداء عليهم، سواء كان ذلك يتعلق بالمجتمعات الأخرى أو بالمجتمع الجزائري، وهذا يعود إلى أن الكثير من تصرفات الوالدين نحو أطفالهم، قد لا يرافقها إساءة واعتداء جسدي أو جنسي، بل تتمثل بالإساءات اللفظية " الكلامية" ، وفي معظم الحالات فان مثل هذه الإساءات لا يتم التبليغ عنها لأي جهة من الجهات الرسمية وغير الرسمية (Marzouki, 2005, P7).

**3. ماهية سوء المعاملة الوالدية على للأطفال ؟:** إن تعريف سوء المعاملة الوالدية على الأطفال ( child maltreatment )، يواجه في كثير من الأحيان، مجموعة من المؤثرات، من نوع: الانحياز المهني أو الخلفية العلمية للشخص الذي يقوم بالتعريف، القانون المدني والجنائي للدولة المحددة، الواقع الثقافي - الحضاري الذي يعيشه المعرف ، وغير ذلك من العوامل. (بيرون، 1999 ، ص 9).

فمثلاً، يصعب في كثير من الأحيان، إيجاد اتفاق كامل أو توافق شامل، حول تعريف هذه المشكلة بين المهنيين العاملين في سلك الخدمات الصحية، أو المهنيين العاملين في سلك الخدمات الاجتماعية والنفسية،

أو العاملين في سلك الخدمات التعليمية-التربوية، أو في جهاز الشرطة وسلك العدالة والقضاء أو في المجتمع عامة (Marzouki, 2005, P5).

لا شك أن الاختلاف في التعريفات يؤثر بصورة ملحوظة على الكثير من الجوانب العلمية مثل تحديد المقياس والتعريف الإجرائي الذي يجب إتباعه في دراسة حجم المشكلة وأشكالها، وتحديد ودراسة عواملها ومخاطرها وأسبابها -وتطوير نظرية أو نظريات عنها، ودراسة الآثار الجسدية والسلوكية والنفسية والعقلية والاجتماعية المترتبة عليها، وغير ذلك (وهناك الجوانب المهنية) مثل تحديد الإجراءات لاكتشاف الأطفال ضحايا سوء المعاملة الوالدية، وتطوير برامج وقائية لمكافحة مشكلة الاعتداء عليهم، وتطوير برامج ومناهج علاجية مع ضحايا الإساءة، وبرامج أخرى للذين قاموا بالإساءة، وتطوير مؤسسات حماية الأطفال الضحايا، وتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية لتحقيق وتنفيذ تلك البرامج، وتدريب كوادر مهنية ومجتمعية للعمل في تلك المؤسسات، وتطوير سياسات صحية واجتماعية وقانونية لمكافحة المشكلة وقائياً وعلاجياً، وغير ذلك. (سعد، 2013، ص 112)

وككل المجتمعات في الجزائر مصطلح إساءة معاملة تضمن عادة مفهوم الإهمال والإيذاء، الأول يعرف كشكل من سوء المعاملة المتميزة بفقدان مزمن للحماية على مستوى الصحة والحفاظ على الصحة الجسدية والتغذية و المراقبة والتربية والحاجات العاطفية والذي يمثل خطر على النمو السوي للطفل، الإهمال من جانب الوالدين أو من ينوب عنهما نحو الطفل من جهة، الإيذاء يتركب من أفعال مقصودة وغير مقصودة من جهة أخرى، تهجم واعتداء جسدي أو انفعالي نحو الطفل والذي يعرض نموه للخطر. (نجيمي، 2016، ص 33 ) ولو وضعنا جانباً تلك العضلات التي تواجه تعريف سوء المعاملة الوالدية على الأطفال، وحاولنا عرض تعريف متفق أو شبه متفق عليه، لوجدنا أن الكثير من الأدبيات العلمية في تعريفها للإساءة تنص على: أنه يتمثل بالإساءة للأطفال ( child abuse )، وتؤكد على أنه يتمثل أيضا بإلحاق الأذى الجسدي والنفسي، و/أو العقلي، والإساءة الجنسية أو الاستغلال الجنسي، والإهمال في الرعاية، أو في المعاملة القاسية:

(أ) للطفل، والذي هو كل شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر ما عدا حالات الإساءة الجنسية، حيث أنه في تلك الحالات هناك فوارق بين الدول في تحديدها للعمر عند تعريفها للطفل.

(ب) وذلك بواسطة أحد والديه، أو أي شخص آخر مسئول عن رعاية الطفل أو وصي على حمايته من الأذى وعلى رعاية شؤونه ورفاهيته بما في ذلك أحد الأقارب، أو أحد الموظفين المسؤولين في أي مؤسسة يتواجد فيها الطفل لتلقي أي شكل من أشكال الرعاية أو الخدمات

(ج) تحديد الظروف أو الحالات التي تدل على أن صحة الطفل أو سلامته أو رفاهيته قد تضررت، أو هي مهددة بأن تضرر نتيجة تلك الممارسات. (حاج يحيى، 1998، ص 165)

وهنا، بإمكاننا التمييز بين أربعة أنواع من الإساءة والإهمال والاعتداء وهي: الإساءة الجسدية، الإساءة الجنسية، الإساءة العاطفية /النفسية، والإهمال؛ وقد يستخدم واحد من هذه الأشكال أو أكثر، أو قد تمارس جميعها في آن واحد ضد الطفل.



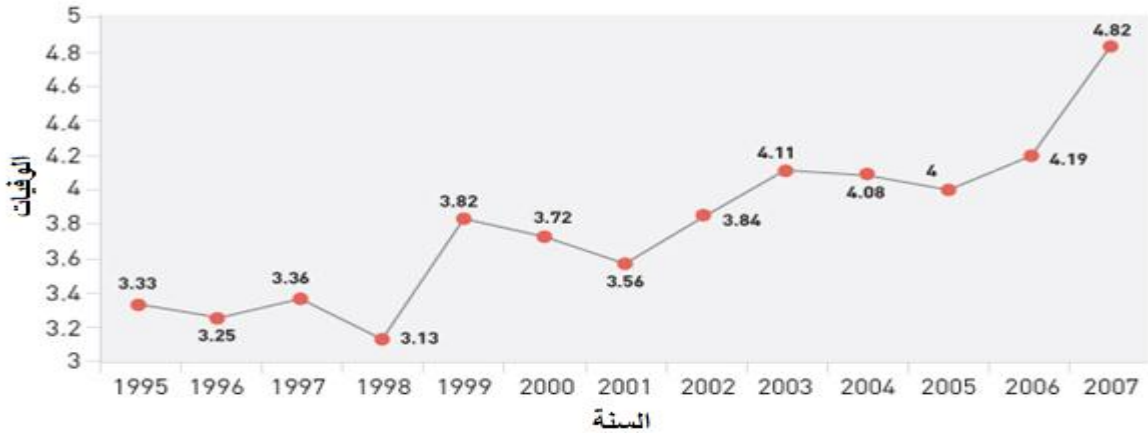
4. رصد واقع سوء المعاملة الوالدية في العالم والجزائر: بدأت الأمم والشعوب والحكومات بإصدار القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية الطفل وتكفل له النمو والتطور السليم، وقد تمثل ذلك في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924، الذي اعتمده الجمعية العامة في الـ 20 من نوفمبر 1959 والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث اشتمل هذا الإعلان على جميع الإجراءات التي تكفل حماية الطفل أقل من 16 سنة ورعايته وأخذ التدابير اللازمة لوقايته من أي إساءة قد يتعرض لها، وذلك من خلال المبادئ العشرة التي تؤيد حقوق الطفل في أن يستمتع بوقاية خاصة، وأن تتاح له فرص وتسهيلات تؤدي إلى تنشئته على نحو يكفل له رعاية طبيعية وصحة كاملة في ظل الحرية والكرامة، وأن يكون له اسم وجنسية من وقت ولادته، كما يكون له حق الاستمتاع بمزايا الأمن الاجتماعي، ويشمل ذلك التغذية الكاملة والمأوى والرياضة والخدمات الطبية وأن يمنح له حق العلاج الخاص والتعليم والرعاية إذا أصيب بعجز، وأن ينشأ في جو من العطف والأمن برعاية والديه في نطاق مسؤوليتهما، وأن تتاح له الفرصة لكي يتعلم، وأن يكون أول من يحصل على الوقاية والإغاثة في الأوقات التي تحدث فيها النكبات، وأن تتاح له الوقاية من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال وكذلك من الأعمال التي ينجم عنها أي نوع من التمييز (المثلا، 2012، ص 10)، ووصف (كيمب 1962 Kemp)، مفهوم سوء معاملة الطفل على أنها إيقاع الأذى الخطير أو إصابات خطيرة بالأطفال الصغار بواسطة الوالدين أو مقدمي الرعاية، وغالباً ما ينتج عن هذه الإصابات كسور، وتجمعات دموية بالدماغ وإصابات متعددة في الأنسجة الرخوية، وعجز مستلزم وحدوث وفاة. (ميادة، 2015، ص 17)

وأشارت منظمة الصحة العالمية "World Health Organisation" إلى أن الإساءة إلى الطفل تأخذ نوعين: الأفعال الظاهرة وهي أفعال العنف التي تقع على جسم الطفل باستخدام القوة، فتسبب إصابات مختلفة أو تقيد حرية الطفل رغماً عنه، والأفعال المبطنة التي تتضمن الإهمال، وهو اعتداء غير محسوس لأنه لا يشمل الاعتداء باستخدام القوة، بل هو إلغاء لوجود الطفل، ومن المتوقع أن تكون تحت سيطرة الوالدين، وقد تكون حادثة. انه من الصعوبة الحصول على إحصاءات عن حوادث سوء معاملة الأطفال ويرجع ذلك لعدة عوامل من أهمها:

- عدم قيام الوالدين بعرض الطفل الذي أصيب بضرر إلى العلاج الطبي .
  - عدم قيام الأطفال بالتبليغ عن حالات سوء معاملتهم من طرف والديهم الذين يكررون إبدائهم .
- وكنتيحة لهذه الصعوبات فان الدليل على نبد الطفل والاعتداء عليه لا يمكن التوصل إليه بطريقة تقريبية، فالتقرير عن إحصائيات حوادث سوء المعاملة يكون نسبي لان الحالات الدالة على زيادة حالات الإساءة من الصعب تفسيرها لأنه لا يمكن تحديد ما إذا كانت الزيادات لا تمثل إلا زيادة في حالات الإساءة التي تم التبليغ عنها أم هي زيادة فعلية لها. وأكدت دراسات اليونيسيف في تقريرها السنوي الصادر عنها سنة ( 2006) تحت عنوان "المقصون والمحجبون" حيث أشارت أن "4000.000 طفل يتعرضون سنويا لسوء المعاملة، وأن حوالي 65 % منهم يتعرضون لها داخل نطاق الأسرة، بحيث يصدر عن الأشخاص المسؤولين عن رعايتهم والحفاظ على سلامتهم، كالأباء والأمهات والخادmates. (المسلماتي، 2009، ص 33).

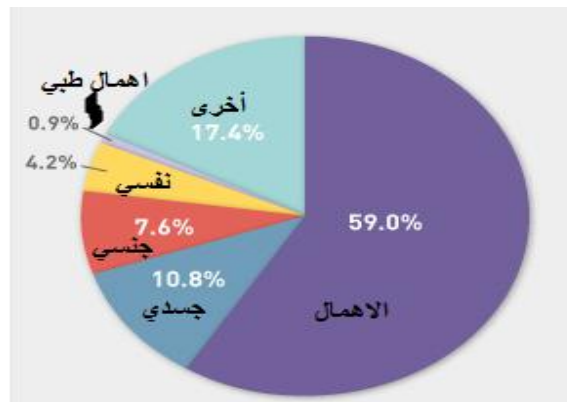
إن ظاهرة سوء المعاملة الوالدية، شائعة عالميا فهي تحدث في المجتمعات كافة وفي مختلف الطبقات الإجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن الدين والثقافة والعرق والأصل. وتؤكد ذلك دراسات عديدة مثل الاستقصاء الذي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000، والذي بين أن هناك 18 حالة يتم التبليغ عنها من بين 1000 طفل، من هذه الحالات 4% تعرضت لإساءة نفسية، و13% لإساءة جنسية و25% لإساءة جسدية، و58% لإهمال. أما في بريطانيا فإن هناك 6000 طفل ضحية لإساءة والدية عام 2006. وأوضح مسح أجرته اليونيسف في مصر أن 37% من الأطفال أفادوا أن آبائهم ضربوهم أو ربطوهم بإحكام، وأن 26% منهم أبلغوا عن إصابات مثل الكسور، أو فقدان الوعي أو إعاقة دائمة نتيجة لذلك، وفي مسح آخر أجري في الهند أفادت 36% من الأمهات الهنديات بأنهن ضربن أطفالهن بأداة ما، و28% ضربنهن بقبضة اليد، و10% منهن ركلتهن، و29% جذبنهن من شعورهن. (اليونيسيف، 2006، ص ص 6-7).

شكل 1:



عدد وفيات الأطفال اليومية الناجمة عن الإساءة الوالدية للطفل في الولايات المتحدة المصدر: (National Child Abuse Statistics , 2011 , p21)

شكل 02:



شكل 2. يوضح نسبة الإساءة الوالدية للطفل في الولايات المتحدة المصدر: (National Child Abuse Statistics, 2011, p33)

أما في الجزائر ظاهرة سوء معاملة الأطفال غير واضحة بالرغم من تواجدها كحقيقة فعلية في الحياة اليومية، وهذا راجع إلى معيار المجتمع المحلي الصغير بالنسبة لتربية الطفل وخاصة فيما يتعلق باستخدام الوالدين للعقاب البدني . فثقافة الأسرة الجزائرية تعتمد على أن الطفل خاصتها تفعل به ما تشاء، وهذا ما أكدته الدكتورة " أمال بن دالي حسين" أن قانون الصمت، كان ولا يزال يخيم كمشكلة اجتماعية، فأصبحت الظاهرة تدخل في حلقة الطابوهات ، وعموما نجد التعبير السائد للتبرير عند الإساءة " هو الذي يجب كثيرا يعاقب كثيرا (Qui aime bien chate bien ) وبهذا يكون للعائلة دور يؤمن العاطفة والحب للأطفال ويشكل أيضا مكان العنف والمعاناة والإهمال. وفي إحدى التحريات التي قامت بها الإدارة العامة للأمن في الجزائر أظهرت أن كل عام يعاني حوالي 10.000 طفل من مختلف أشكال الإساءة التي يمكن أن تنحصر في الإساءة الجسدية، الإساءة النفسية، الإساءة الجنسية والإهمال وخلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة (2007) سجلت الشرطة الوطنية ما يقدر بـ: 516 قاصر كانوا ضحية للإساءة منهم : 111 قاصر تعرضوا للجروح العمدية و115 قاصر تعرضوا لإساءة الجنسية. كما أظهرت إحدى التحريات لوزارة التضامن حول سوء المعاملة الوالدية، أن الإساءة الجسدية يطغى على أشكالها مصاحبا سوء المعاملة النفسية، متبوعا بسوء المعاملة الجنسية و الإهمال، وقد أظهرت كذلك أن الوالدين هم أول طرف يستخدم سوء المعاملة والعنف بنسبة 82.76%، وهنا وجد أن الأب يحتل المكانة الأولى بنسبة 9،40% متبوعا بالأم بـ 5.19% ومن ثم كلا الوالدين بـ 17،17% ، أما باقي أعضاء الأسرة فيحتلون المكانة الثانية بـ 17،07% وأن المعلمين يحتلون المركز الأخير، وهذه النتائج تتمثل في كل أشكال العنف إلا ما يتعلق بالعنف الجنسي الذي يتعرض له الطفل من طرف أعضاء آخرين من أسرته بنسبة 44.44% ومن الحالات التي هي من طرف الأب بنسبة 55.55% (Tlemçani, 2007, P4).

ويجدر التنويه هنا الى حقيقة مهمة، وهي أن معظم حالات الأطفال الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من الإساءة ، لا تتلقى أي رعاية من أي مصدر حكومي رسمي، وبالتالي لا يتم التبليغ عنها ورصدها وتوثيقها .وهذه حقيقة أكيدة، وخاصة بالنسبة لحالات الإساءة الجنسية، وحالات الإهمال والاعتداء الجسدي "البيسط" التي لا تترك أثراً، ولا تحتل تلقي العلاج والرعاية الطبية في المؤسسات الصحية ، وبالتالي لا يتم رصدها وتوثيقها.وينطبق هذا أيضاً بصورة خاصة، على كل ما يتعلق بحالات الإساءة الجنسية، حيث أن مشاعر العار الحادة والسرية التي ترافق تلك الممارسات، تمنع الأطفال والبالغين الذين هم على علم بما يحصل، من التوجه لأي مؤسسة من مؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية ، أو إلى الجهاز القضائي، وفي النتيجة لا يتم توثيقها ورصدها والتبليغ عنها. كما تجدر الملاحظة أيضاً، أن ليس بالضرورة أن يتم توثيق كل حالة اعتداء تتوجه إلى تلك المؤسسات، وبالتالي لا يتم التبليغ عنها للجهات المسؤولة (مثل الشرطة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، التي من المتوقع ان تبادر بالتدخل للدفاع عن الطفل الضحية وحمائته وعلاجه، وملاحقة المعتدي قضائياً إذا إحتاج الأمر لذلك. (عبد اللطيف ، 2008 ، ص ص 13-15).

وبما أنه يتم على الأغلب فقط توثيق الحالات الصعبة والحادة، التي بالإمكان إثبات أسبابها و/أو هوية المعتدي، والتي تتجاوز وتنسجم مع التعريف القانوني والجنائي للإساءة والإهمال ،حيث يقتصر هذا التعريف في أغلب الأحيان، على الحالات الصعبة والحادة من الاعتداء (فإن تلك الإحصائيات الحكومية الرسمية لا تمثل إلا

"نقطة من محيط"، مقارنة بحقيقة حجم مشكلة الإساءة الوالدية في الكثير من دول العالم، والواقع في الجزائر لا يخرج عن هذا الإطار. (سعد، 2013، ص 172).

**5. عوامل الإساءة إلى الأطفال:** إن هناك إجماع في الأدبيات العلمية المعاصرة، تفرض عدم النظر لعامل واحد، أو سبب واحد يمكن إعادة المشكلة إليه دون غيره من الأسباب، فالضرورة العلمية تفرض رؤية الأسباب بصورة شاملة، تكاملية، واكولوجية، حيث قسم جولمان وزملاؤه عوامل مشكلة الإساءة للأطفال، إلى أربعة مجموعات أو مجالات من العوامل: عوامل تتعلق بالوالد المسيء أو بالراعي (caregiver) المسيء، وعوامل تعود إلى الأسرة، وعوامل متعلقة بالطفل وأخرى تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها كل من المسيء والضحية والأسرة. (Goldman et al., 2003, p14)

ويرى الفكر التكاملية-الاكولوجية أن هنالك عوامل مشتركة بين مجالات العوامل الأربع التي تقف وراء الإساءة الوالدية على كل طفل وطفلة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون ذات العوامل هي التي تقف وراء الإساءات على كل الأولاد، أي ليس بالضرورة أن تكون العوامل التي تقف وراء كل اعتداء متشابهة. وقد أثبتت الأدبيات العلمية أن عوامل مختلفة قد تلعب دوراً مختلفاً، من حيث مدى تأثيرها في حدوث الإساءة الوالدية. (Goldman et al., 2003, p15). لذلك المعاملة الوالدية المهملة هي عملية تفاعل بين مجموعة من العوامل التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى انبثاق نموذج سلوكي معين، فهذه العوامل المختلفة تكون لها آثار إيجابية أو سلبية في الوسط الأسري، بل تكون هذه العوامل سببا في خلق العديد من المشكلات على الطفل الضحية، ومن هذه العوامل ما يأتي:

**1.5. العوامل المتعلقة بالوالد المسيء:** من العوامل الأساسية التي تتعلق بالوالد، أو بالراعي المسيء ما يلي: الصفات الشخصية والظروف العاطفية/النفسية، تجربة المعتدي الشخصية مع العنف، تعاطي الكحول و/أو المخدرات، الآراء والمعتقدات، ونوع المعرفة والدراية والعمر.

بالنسبة للعامل الأول، أي الصفات الشخصية، ليس من السهل أن نضع الأصبع على مجموعة محددة من العوامل المتعلقة بصفات الشخصية التي لها علاقة بالإساءة إلى الأبناء، إلا أن هنالك بعض الصفات التي تتكرر عند الوالد المسيء جسدياً على أحد أطفال الأسرة، ومنها:

تدني الثقة بالنفس بإسقاط ظروفه على الآخرين وعلى العوامل الخارجية. فمثلاً- الاعتقاد أن ظروف الحياة تحدث بالصدفة، أو أنها حصيلة عوامل خارجية فوق طاقة أو قدرة الإنسان على ضبطها. يضاف لذلك القدرة المتدنية على ضبط الذات والدوافع، الكآبة، القلق، وسلوكيات غير اجتماعية (antisocial behavior)، ومع أن بعض أولياء الأمور المعتدين على أطفالهم يعانون من اضطرابات عاطفية، ولديهم مشاكل سلوكية وانفعالية، إلا أنه لا يوجد أي إثبات بأنهم يعانون بصورة خاصة من اضطرابات نفسية و/أو عقلية حادة. (حسن، 2007، ص 11).

وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن ظروف طفولة الوالد، تلعب دوراً كبيراً في التأثير على كيفية تصرفه كوالد مع أطفاله وأسلوب تربيتهم. فالأشخاص الذين كانت نماذجهم الوالدية ضعيفة (poor parental role models)، أو أولئك الذين لم يتم إشباع حاجاتهم أثناء الطفولة بصورة مناسبة، قد يواجهون صعوبة

كبيرة في إشباع حاجات أطفالهم، أو تقديم الرعاية المناسبة لهم. كما أثبتت بعض الدراسات، أن الكثير من الأباء الذين يسيئون إلى أطفالهم كانوا أنفسهم ضحايا الإساءة أثناء طفولتهم (Goldman et al., 2003,p17 )

وتنص الأدبيات الامبيريقية في هذا المجال، على أن الأطفال الذين تعرضوا مباشرة بأنفسهم للاعتداء والإساءة (experienced maltreatment ) أو شاهدوا العنف بين والديهم (witnessed violence) يتعلمون من تلك السلوكيات العنيفة والعدوانية، وقد يتعلموا أيضاً تبريرها وتأييدها والتساهل معها، وبالتالي قد يباشروا بأنفسهم الاعتداء على أطفالهم (Gelles, 1998,p113). ولكن هنا يترتب علينا الحذر من التعميم، فليس كل طفل يمر بتلك التجربة، يتعرض وينمو ليكون والداً معتدياً، إذ أن هناك الكثير من الأشخاص الذين لم يكونوا في طفولتهم ضحايا الإساءة، ومع ذلك نجدهم يعتدون على أطفالهم ويسيعون معاملتهم، والعكس أيضاً صحيح (Goldman et al., 2003,p19). حيث نجد أن ما يقارب (67%) من الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للاعتداء والإساءة أثناء طفولتهم، لا يعتدون في الكبر على أطفالهم ولا يهملوهم (Gelles, 1998,pp114-115).

أما بالنسبة لتعاطي و/أو المخدرات الكحول، فنجد أن ما بين ثلث وثلثي الأطفال ضحايا للإساءة، المعروفين لمؤسسات رفاحية الطفولة في الولايات المتحدة، تعاني عائلاتهم من مشكلة الإدمان (Jaudes, Ekwo,& Van Voorhis, 1995,p165)

إن تعاطي الوالد للمخدرات و/أو الكحول تتداخل وتلتقي (interfere) مع قدراته العقلية والانفعالية المتدنية، ومع قدرته الضعيفة في الحكم على الأمور وكبح الذات، وضعف قدراته الدفاعية والوقائية. يمكن الاستنتاج من ذلك أن الوالد الذي يتأثر بصورة ملحوظة من تعاطي المخدرات والكحول، يميل في الغالب إلى إهمال حاجيات أطفاله. انه يبذر أمواله على المخدرات بدلاً من صرفها على حاجيات الأسرة عامة، بما في ذلك حاجيات أطفاله الأساسية، أو أنه يتورط في تصرفات إنحرافية قد تُعرض صحة أطفاله وسلامتهم للخطر.

فقد أثبتت الدراسات أن تعاطي الكحول والمخدرات، يؤثر سلباً على اختيار الوالد لأساليب التربية، على الأغلب يميل لاختيار أساليب مسيئة ومؤذية. ومع ذلك يجب الانتباه أنه وبسبب حدوث الكثير من المشاكل في الأسرة (مثل تبذير الأموال والفقر، النزاعات بين الزوجين وما شابه)، وفي ذات الوقت تعاطي أحد أفرادها للكحول والمخدرات، يصبح من الصعب علينا أحياناً، تحديد إذا ما كان الاعتداء على الأطفال هو حصيلة تلك المشاكل الأسرية العامة، أم أنه حصيلة تعاطي المخدرات والكحول على وجه التحديد. (Zuckerman, 1994,p49). فتعاطي الكحول والمخدرات، والمشاكل الأخرى في الأسرة، والاعتداء على الأطفال، تحدث جميعها في الكثير من الأحيان بصورة متزامنة، وأحياناً في آن واحد (CO-OCCUR )، يضاف لذلك الأمراض النفسية والاضطرابات العاطفية الحادة، واللايدز أو المشاكل الصحية الأخرى، العنف ضد المرأة، الفقر، والتجارب السابقة المرتبطة بالإساءة أثناء الطفولة. هذه المشاكل عندما تحدث بصورة متزامنة ومستمرة، تخلق ظروفاً شخصية وأسرية صعبة ومتشابكة وشائكة جداً، فيصبح من الصعب حلها ومواجهتها،

وتنقل كاهل الأسرة برمتها، مما يزيد من احتمالات حدوث الإساءة للأطفال (Miller-Perrin & Perrin 1999,p88).

أما على صعيد الآراء والمعتقدات والمفاهيم والمعرفة، فنجد أن الآراء السلبية التي يحملها الوالد نحو الطفل عامة، ونحو سلوكه بصورة خاصة، إلى جانب المعلومات غير الصحيحة حول نمو الطفل وتطوره، كل هذه العوامل قد تلعب دوراً في حدوث الإساءة إليه. فمثلاً، أثبتت بعض الدراسات أن الأم التي تعتدي جسدياً على أطفالها، تحمل في العادة آراء سلبية نحو أطفالها أو تتوقع منهم أعلى بكثير من "التوقعات الطبيعية" التي بإمكانهم تحقيقها، سواء من حيث أعمارهم أو قدراتهم (Black, Heyman,& Smith- Slep, 2001,p121).

لا شك في أن افتقار الوالد للمعرفة حول النمو الطبيعي للطفل، قد يؤدي إلى المبالغة في ما يمكن توقعه من الطفل، وإلى توقعات لا تتناسب مع قدرات الطفل وحاجياته في تلك المرحلة العمرية المحددة. وبالتالي فإن عدم قدرة الطفل على تحقيق تلك التوقعات، تدفع بالوالد لممارسة الضغوط عليه، بما في ذلك الاعتداء والإساءة، كأن يقوم الوالد، مثلاً، بضرب ابنه الذي يتبول على نفسه في السنة الأولى من عمره. وهناك بعض أولياء الأمور، الذين قد يشعرون بالإحباط لعدم معرفتهم كيفية التعامل مع تصرفات أطفالهم، التي لا تلاقي استحساناً لديهم، أو لا تريخهم، وفي النتيجة يحاولون مواجهتها ومنعها من خلال استخدام العنف والاعتداء. كما قد نجد بعض أولياء الأمور، الذين يحملون آراء ومعتقدات تنتقص ( devalue ) من قيمة أطفالهم وقدراتهم، ويتعاملون معهم باعتبارهم ملكية خاصة لهم (حاج يحيى، 1998، ص 179).

كما قد يكون عمر ولي أمر الطفل عامل خطر ( risk factor ) وسبب لبعض أشكال الاعتداء على ذلك الطفل، ومع أن نتائج الدراسات الامبيريقية ليست منسجمة، بل وفي بعض الأحيان متناقضة ومتضاربة بخصوص هذا العامل، إلا أن بعض الدراسات، وخاصة تلك التي اهتمت بالاعتداء الجسدي على الأطفال، وجدت أنه كلما قل عمر الأم عند ولادتها للطفل الأول، كلما زاد احتمال اعتدائها جسدياً على أطفالها. يضاف لكل ما تقدم، بعض العوامل المساهمة الأخرى، مثل المكانة الاقتصادية المتدنية، قلة الدعم الاجتماعي، ومستويات الإجهاد النفسي المرتفعة ( stress )، كل هذه العوامل قد تلعب دوراً في التأثير على هذه المشكلة، وخاصة في حالات تدني عمر الأم عند الولادة الأولى، وخصوصاً الأمهات المراهقات. ( Miller-Perrin & Perrin,1999,pp111-112

**2.5. العوامل المتعلقة بالأسرة:** هناك مجموعة من العوامل التي قد تساهم في زيادة احتمال تعرض الأطفال للإساءة الوالدية، وهي عوامل تتعلق بالظروف المعيشية والحياتية عند بعض العائلات مثل النزاعات بين الزوجين، العنف الأسري عامة والعنف ضد الزوجة خاصة، الوالدية الأحادية ( single parenthood )، البطالة، الضغوط الاقتصادية، والعزلة الاجتماعية، ومع أن هذه العوامل بحد ذاتها ليس بالضرورة أن تكون سبباً للإساءة إلى الأطفال، إلا أنها تساهم، في كثير من الحالات، في خلق أجواء سلبية في الأسرة، وبالتالي فهي تؤثر سلباً على الأداء الوظيفي للأسرة (family functioning). فبالنسبة لبنية الأسرة (family structure) (، وخاصة في الأسر واحدية الوالد، تبين أن الأطفال الذين يعيشون في أسر يتحمل المسؤولية فيها ولي أمر

وحيد، يواجهون مخاطر أعلى نسبياً، على صعيد الاعتداءات الجسدية والجنسية والإهمال، مقارنة بما يتعرض له الأطفال الذين يعيشون مع الوالدين البيولوجيين. (Sedlak & Broadhurst, 1996, pp36-37) فالأسر أحادية الوالد، في أغلب الأحيان، تعيش اقتصادياً تحت خط الفقر، ويتجلى ذلك في تدني دخل الوالد، الإجهاد والإرهاصات النفسية والاجتماعية، وارتفاع الضغوط الناجمة عن وقوع أعباء كبيرة، إن لم يكن كل المسؤوليات الأسرية، على عاتق هذا الوالد لوحده، يضاف لذلك تدني الدعم الاجتماعي، وهكذا تتكاتف كل هذه العوامل معاً لتزيد من إمكانية قيام هذا الوالد بالإساءة إلى أطفاله، وإمكانية إهمالهم. (Zuckerman, 1994, p63). إلى ذلك، أن العائلات التي تعاني من مشكلة إهمال الأطفال، عادة ما تكون عائلات كثيرة العدد وتعيش في مساكن محدودة المساحة (Sedlak & Broadhurst, 1996, p41).

كما بينت الدراسات أن العائلات التي يتعرض فيها الأطفال للإهمال بصورة "مزمنة" و"متكررة"، تتصف بأنها أسر تعاني من الاضطرابات وعدم الثبات (chaotic families) وبأنماط متغيرة من الأشخاص البالغين في حياة الطفل (مثلاً: عندما تترك الأم أطفالها لسبب ما، حيث يعيشون مع الأب لوحده، أو ينتقلون للعيش مع الجدة، أو مع الخالة أو العمّة، أو يعيشون في مؤسسة اجتماعية)، أو مثلاً عندما يعيش الطفل مع الأم عندما تكون لوحدها. (بيرون، 1999، ص25)

إن عدم الاستقرار هذا في حياة الطفل، هو ضار من الناحية النفسية والاجتماعية له، كما أنه يزيد في بعض الأحيان من حجم الإجهاد النفسي والاجتماعي والضغوطات التي تتعرض لها الأم، وهذا يجد ذاته عامل يهيئ مناخ الإساءة إلى الطفل وحتى استغلاله جنسياً (Polansky, Gaudin, & Kilpatrick, 1992, p71).

أما بالنسبة للنزاعات الزوجية والعنف ضد الزوجة، فقد أثبتت الدراسات، أن ما بين 30% و 60% من العائلات التي تعيش أجواء مشحونة بالشجارات العنيفة عموماً، وضد الزوجة على وجه الخصوص، ترتفع فيها معدلات الاعتداء على الأطفال، والإساءة إليهم. (بيرون، 1999، ص27)

فالأطفال الذين يعيشون في أجواء العنف الأسري، ويشاهدون العنف بين والديهم (حيث يمارس العنف عادة من قبل الأب/الزوج ضد الأم/الزوجة)، في ظل هذا المناخ السلبي والمتوتر، تصبح الإمكانية واردة لأن يقع الأطفال ضحايا للاعتداءات الجسدية من قبل أحد الوالدين، أو يجري إهمالهم، حيث يكون هؤلاء منهمكين في مشاكلهما الخاصة، وبالتالي لا يعود بمقدورهما تلبية احتياجات أطفالهم المختلفة. وهكذا، فإن الطفل الذي يعيش ويشاهد العنف بين والديه، يصبح تلقائياً في دائرة الخطر معرض للإساءة إليه وإهماله، وحتى لو لم يقع ضحية الاعتداءات المباشرة عليه، فإن مجرد "مشاهدته تلك التصرفات بين والديه، وعيشه في ظل هذه الظروف المتوترة، فإن ذلك يترك آثاراً عاطفية ونفسية ضارة جداً عليه. (Margolin & John, 1997, p66).

أما على صعيد الإجهاد والإرهاصات والضغوط النفسية (stress)، فقد أثبتت الدراسات الامبيريقية والتجربة العلاجية، أن هذه الاجتهادات والضغوط، تلعب دوراً مهماً جداً في التأثير على أداء الأسرة (family functioning) والأدوار والمهام الملقاة على عاتقها. حيث تبين بصورة خاصة، أن هناك علاقة قوية بين

الاجتهادات الحياتية الناجمة عن أحداث تواجهها الأسرة (stressful life events) من نوع: الإجهاد والضغط النفسي النابعة من الوالدية القلقة (parenting stress) والاضطرابات العاطفية والضائقة النفسية التي يعاني منها الوالد وبين الاعتداءات الجسدية التي يمارسها ضد أطفاله (Zuckerman, 1994, p66) بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ظروفًا معينة ومجهدة وضاغطة (مثل الفصل من العمل، أو ترك مكان العمل دون إيجاد بديل لذلك، مرض عضوي، مشاكل زوجية، إعاقة، موت أحد أفراد الأسرة). كل هذه العوامل تؤدي إلى تفاقم بعض المشاعر السلبية لدى بعض أفراد الأسرة، مثل العدائية (hostility)، والقلق، والكآبة، والتي بإمكانها أن تؤدي أيضاً إلى تدهور وتفاقم الصراعات والنزاعات الأسرية. هذه المشاعر وردود الفعل، قد تؤدي إلى ظهور سلوكيات إعتدائية على الأطفال (Rycus & Hughes; 1998, p88).

كما تبين أيضاً، أن العائلات التي تعتدي على أطفالها، أو على أحدهم، نادراً ما تقدر التصرفات الإيجابية لديه، ونادراً ما تكافئهم على تلك التصرفات بينما نجدها - من جهة أخرى - ترد بسرعة، وبرود فعل شديدة وقاسية على تصرفاتهم السلبية. (Polansky, Gaudin, & Kilpatrick, 1992, p271)

**3.5. العوامل المتعلقة بالطفل:** يجب التأكيد هنا على حقيقة أساسية، وهي أن الأطفال ليسوا هم المسئولون عن وقوعهم ضحايا للإساءة ولكن في نفس الوقت، علينا أن لا نغفل حقيقة أن هناك بعض الخصائص والعوامل، التي تجعل من بعض الأطفال أكثر عرضة للوقوع ضحايا (Vulnerable) لسلوكيات إعتدائية ضدهم مثل: عمر الطفل ونموه الجسدي، العقلي، العاطفي، والاجتماعي والتي قد تزيد من احتمالات تعرضه للإساءة، إلا أن ذلك يتعلق بطبيعة علاقة هذه العوامل مع العوامل الوالدية (parental factors). فالعلاقة بين عمر الطفل والإساءة إليه غير قاطعة، حيث أنها تختلف حسب نوع الإساءة. فمثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين حالات الاعتداء التي تم توثيقها عام 1997، تبين أن أعلى نسبة كانت بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات (15 ضحية لكل ألف طفل في هذه المرحلة العمرية)، وكانت هذه النسبة تتراجع كلما تقدم الطفل في العمر. (Rycus & Hughes; 1998, pp96-99).

توجد لا أنه إلا الإهمال، حالات صعيد على خاصة وبصورة قوية، والإساءة العمر بين العكسية فالعلاقة الجسدية، الإساءة للإساءات (من أخرى وأنواع لأشكال بالنسبة للعلاقة هذه طبيعة حول إثباتات قاطعة نموهم وظروف جسمهم، حجم صغر وبسبب والصغار، الرضع فالأطفال. والإساءة الجنسية) النفسية، الإساءة والرضع، أكثر الصغار الأطفال أن للإساءة. كما خاصة عرضة بصورة يجعلهم الدائمة للرعاية، المبكرة، وحاجتهم (nonorganic failure thrive) و (shaken baby syndrome) الإساءة مثل من معينة لأشكال عرضة (Bouedji, Fella, Algérie : A quand des mesures pour prendre en charge ces franges vulnérables ? Http://fr.allafrica.com/stories, Publié sur le web le 5 Février 2018.

بينما نجد الأحداث والمراهقين أكثر عرضة للإساءة الجنسية. وأظهرت الأبحاث أيضاً، أن الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية، عقلية، وعاطفية هم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للإساءة، من الأطفال الآخرين. وبصورة عامة، فإن الأطفال الذين ينظر إليهم والديهم على أنهم "مغايرون" (different) أو أن لديهم احتياجات



خاصة بما في ذلك الأطفال المعاقين، أو الأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة، أو ذوي المزاج الصعب قد يكونوا أكثر عرضة للوقوع ضحايا للإساءة، بمعدلات أعلى مقارنة مع غيرهم من الأطفال. (Polansky, Gaudin, & Kilpatrick, 1992, pp275-277)

وذلك لأن متطلبات الرعاية لهؤلاء الأطفال، وحاجتهم للرعاية الخاصة، قد ترهق والديهم، وهذا قد يؤدي لظهور بعض الاضطرابات في العلاقة، وفي عمليات التقارب العاطفي والمودة بين الوالدين والطفل، وخاصة إذا كان هؤلاء الأطفال لا يستجيبون للمحاولات التي يبذلها الوالدين عند التعامل معهم بمودة وألفة عاطفية أو بسبب الفراق المتكرر بين الوالدين وهؤلاء الأطفال نتيجة دخولهم المستشفيات للعلاج. أما الأطفال الذين يعانون من إعاقات، فيكونوا عرضة للإساءة المتكررة، لأنهم لا يدركون أن السلوكيات المسيئة غير لائقة، وأيضاً قد لا يملكون القدرة للدفاع عن أنفسهم أثناء تعرضهم للإساءة، أو لأنهم لا يستطيعون الهرب من المعتدي. (Margolin & John, 1997, pp103-105)

بعض الباحثين والعاملين في مؤسسات حماية الأطفال، وفي سلك خدمات الدفاع عنهم، يعتقدون أن بعض الآراء والممارسات والمعتقدات الاجتماعية، السائدة في المجتمع، والتي تنتقص وتقلل (devalue) من قيمة الأطفال الذين يعانون من أمراض معينة، أو من إعاقات معينة، والأطفال الذين لا يعترف المجتمع بشخصيتهم، من حيث هويتهم وآرائهم وحاجياتهم وحقوقهم، وجوانب أخرى في ذاتهم (قد تؤدي إلى الإساءة للأطفال، بل وهناك ميل في المجتمع إلى التسامح وتبرير التصرفات العدوانية ضد هؤلاء الأطفال، وحتى تأييدها في بعض الأحيان. هذه التوجهات والمواقف تجاه هذه الشريحة من الأطفال، تزيد من مخاطر الإساءة إليهم، مثلاً، قد يكون هنالك نوع من التساهل مع أي راعي (caregiver) يوبّخ لفظياً طفلاً معاقاً، أو أن يرد بصورة جسدية مسيئة نحو طفل معاق، حين لا تكون لدى هذا الطفل القدرة لإتمام أو تنفيذ مهمة معينة طلب منه تنفيذها، أو إذا لم يتصرف وفق التوقع. (Miller- Perrin & Perrin, 1999, pp123-125).

كل هذه العوامل، قد تساهم بصورة غير مباشرة في تهيئة أجواء الإساءة إلى الأطفال، وخاصة عندما تتفاعل وتتلقى مع صفات معينة للوالدين، مثل المهارات الضعيفة في مواجهة الصعاب الحياتية، تدني القدرة على التعاطف مع الطفل والتقرب إليه، الصعوبة في ضبط المشاعر. أضف إلى ذلك، أن هذه الصفات قد تتعمق وتتفاقم ويزداد تأثيرها على الأطفال عند تعرضهم للإساءة فقد تتطور لديهم سلوكيات عنيفة، وهذه السلوكيات يجد ذاتها قد تؤدي إلى استثارة ردود فعل قاسية نحوهم من قبل والديهم، وبالتالي تخلق ظروفاً قد تقود بدورها وتؤدي لتكرار والإساءة لهم.

**5.4. العوامل البيئية:** إن العوامل البيئية كثيراً ما ترتبط وتتحد وتآلف مع عوامل تتعلق بالوالد المسيء، ومع عوامل متعلقة بالأسرة، وأخرى تتعلق بالطفل، وفق ما ذكرنا، حيث أنها تؤثر على هذه العوامل وأحياناً تتأثر بها. وتشمل العوامل البيئية: الفقر والبطالة، العزلة الاجتماعية، وخصائص المجتمع المحلي الذي تعيش في إطاره الأسرة. هنا نؤكد، أن ليس بالضرورة أن كل والد أو راع يعيش في مثل هذه البيئات سيقوم بالإساءة إلى أطفاله، فالتعميم هنا خاطئ.

لقد أثبتت بعض الدراسات، أن هنالك علاقة قوية بين الفقر والبطالة من جهة، وبين الاعتداء على الأطفال، وخاصة إهمالهم، من جهة أخرى، فمثلا وجدت كل من "سيدلا كوبر و دهرست" أن أطفالاً من الأسر التي معدل دخلها السنوي 15 ألف دولار أمريكي أو أقل، هم عرضة للإساءة والإهمال 22 مرة أكثر، مقارنة مع أطفال من أسر معدل دخلها السنوي أكثر من 30 ألف دولار. (Drake & Pandy, 1996, p1011).

وهنا، نؤكد أن ليس كل الأسر الفقيرة تعتدي على أطفالها. ولكن علينا الانتباه أن الفقر وخاصة عندما يرتبط ويتحد مع عوامل سلبية وخطرة أخرى، مثل الاجتهادات والضغط النفسية والأسرية وتعاطي المخدرات و/أو الكحول، العزلة الاجتماعية بإمكانه أن يزيد من احتمالات حدوث الإساءة إلى الأطفال في الأسرة. ففي عام 1996 حددت 85% من العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية، الفقر والإدمان، باعتبارهما أصعب مشكلتين تواجههما العائلات الأمريكية التي توجهت بنفسها لمؤسسات حماية الأطفال من الإساءة، وأبلغت عن هذه الحالات. (أحمد، 1998، ص 19)

وهناك دراسات تطرقت للعلاقة بين الفقر والإساءة إلى الأطفال توصلت إلى أن تدني دخل الأسرة، يزيد من الإجهاد والضغط النفسية والعائلية التي تواجهها الأسرة، وهذه تزيد بدورها من احتمال حدوث الإساءة إلى الأطفال. ودراسات أخرى توصلت إلى أن الوالدين ذوي الدخل المتدني، ورغم نواياهم الحسنة، قد لا يستطيعون توفير الرعاية المناسبة والكافية لأطفالهم، وخاصة في بيئات ترتفع فيها مستويات الخطر العالي ( high risk environments ) وهي بيئات مكتظة بالسكان والعيش فيها غير آمن، ومستوى الخدمات فيها -خاصة- حضانات الأطفال متدنية. (Drake & Pandy, 1996, p1016-1018).

وفي دراسات أخرى، خلصت إلى أن العائلات الفقيرة، قد تعتدي على أطفالها بنفس نسبة العائلات غير الفقيرة، إلا أن احتمال التبليغ عن العائلات الفقيرة لمؤسسات حماية الأطفال، أو احتمال مبادرة العائلات الفقيرة في التوجه لهذه المؤسسات، أعلى منه لدى العائلات غير الفقيرة، ويعود ذلك على الأغلب، لأن العائلات الفقيرة لها أصلاً علاقات مستمرة مع مؤسسات حماية الطفولة، وأنها موجودة تحت الفحص والمتابعة، أو حتى المراقبة من قبل تلك المؤسسات، أكثر مما هو عليه الحال لدى العائلات غير الفقيرة، وبالتالي يتم التبليغ عن حدوث حالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم في تلك العائلات للأجهزة الأمنية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف الملاحقة القانونية/الجنائية، وتقديم الحماية للأطفال الضحايا، والعقاب القانوني والعلاج النفسي والأسري للمعتدي. (العسالي، 2008، ص44).

كما أثبتت بعض الدراسات أيضاً، أن بعض الآباء الذين يعتدون على أطفالهم، يعانون من مستويات عالية نسبياً من العزلة الاجتماعية، والشعور بالوحدة، ومستويات متدنية من الدعم الاجتماعي، مقارنة مع الآباء الذين لا يعتدون على أطفالهم. فالعزلة الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة، قد تزيد من احتمال إساءة أحد الوالدين أو كليهما للأبناء، حيث أن الوالد الذي يعاني من العزلة، يعاني عادة من قلة الدعم المادي والاجتماعي، ولا يحتك مع نماذج والدية إيجابية (positive parenting role models)، ويشعر أن عليه القليل من الضغط الاجتماعي ليمتثل معه أو يطبق المعايير الدارجة والمقبولة اجتماعياً على صعيد سلوك الوالد السليم. إلا

أنه في نفس الوقت، ليس من الواضح بصورة قاطعة إذا ما كانت العزلة الاجتماعية تسبق حدوث الاعتداء على أطفال الأسرة (وبالتالي تكون عاملاً أو سبباً لذلك الاعتداء) أو أنها تأتي بعد حدوث الإساءة أي أنها تأتي كنتيجة لقيام أحد الوالدين بالإساءة إلى أطفاله، مما يؤدي إلى عزله ونبذه اجتماعياً.

(Drake & Pandy, 1996, pp1018-1019).

إن الآراء الاجتماعية، والمعايير الثقافية التي تؤيد العنف، وتروج لثقافة العنف في وسائل الإعلام هي عوامل خطر (risk factors) تشجع الاعتداء الجسدي على الأطفال. (حسن، 2007، ص 10)

تقف وراء كل حالة الإساءة إلى الأطفال، مجموعة من المتغيرات والعوامل، وبالتالي من الصعب أن نضع إصبعنا على عامل واحد ووحيد كسبب أساسي ومركزي لحدوث هذه المشكلة بعض الأسباب نجد جذورها في البنية الأساسية للمجتمع، بينما نجد عوامل أخرى متعلقة أكثر بشخصية الفرد (وخاصة المسيء) ووجهة نظره تجاه الأطفال وتربيتهم، وما هو متوقع منهم ومن الحياة الأسرية، إلى جانب وجهة نظره تجاه الحياة والعالم عامة.

## 6- الخاتمة:

على الرغم من الاهتمام العالمي بمشكلة سوء المعاملة الوالدية، فإن لكل دولة عواملها الفريدة التي تحدد نوعية الخدمات ومعداتها والموارد المتوفرة لمساعدة الأطفال المعرضين للإساءة. وتعد الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة لرفع مستوى الوعي العام بهذه المشكلة، خاصة أن مفهوم العنف وإهمال الأطفال والإساءة إليهم ما زالت من المفاهيم غير الواضحة لدى شريحة كبيرة من الناس في المجتمع الجزائري، على اعتبار أن الإساءة الوالدية تُؤخذ على أنها ضرب من ضروب التأديب أو التأديب الجيد للأطفال، كما أنها مثل العديد من الظواهر الاجتماعية كالتسرب من المدارس والتفكك الأسري... إلخ، لا تشكل في فهم ومعتقدات الكثيرين إساءة للأطفال. ولمعرفة حجم هذه المشكلة التي ما زالت غير معروفة بشكل دقيق في المجتمع، لا بُدَّ من دراسة موضوع الأطفال والإساءة إليهم بطريقة علمية تعتمد على المعلومات الدقيقة الموثقة لتحديد أبعادها وتحديد حجمها ومعرفة آثارها على شخصية الأطفال وصحتهم النفسية ومظاهر نموهم المختلفة، ولكي تكون هذه المعلومات أساساً لاتخاذ القرارات السليمة لحل هذه المشكلة. والسعي إلى الكشف عن المعلومات التي يمتلكها الوالدان عن مشكلة الإساءة للأطفال، ومدى وعيهم بها واتجاهاتهم نحوها وممارساتهم الوالدية الفعلية، إضافة إلى التعرف على إمكانية وجود حالات إساءة عديدة للأطفال قد يتعرضون لها من قبل أفراد أسرهم والقائمين على رعايتهم، بهدف رفد وإحداث وتطوير تدخلات وبرامج إرشادية وتربوية للحد من ظاهرة الإساءة للأطفال في الجزائر. ولا تُعد الدراسات المتعلقة بالإساءة الوالدية نحو الأطفال مهمة فقط لفهم أصول وأسباب الإساءة وكيفية معالجة المعتدين والتعامل معهم بكفاءة، لكنها توفر أيضاً تقييماً لجهود الوقاية داخل الأسر، والمدارس والمؤسسات، وتحسيناً للخدمات القانونية والاجتماعية من أجل توفير خدمات أفضل لمساعدة الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم، ولتقوية عوامل الحماية عند الأطفال داخل الأسر التي يمكن أن تعمل على التخفيف من آثار هذه الممارسات. وبصفة عامة فإن أي تعريف لمفهوم سوء المعاملة الوالدية ضد الأطفال ينبغي أن يشمل كل وجهات النظر السابقة (الشرعية والقانونية والطبية والنفسية) حتى يساعد على وضع السياسات الصحية واتخاذ القرارات الصائبة لمواجهة المشكلة على أن يشمل الجهد المبذول في مواجهة المشكلة الشق التوعوي والشق

التشخيصي وكذلك الشق العلاجي أو التأهيلي. وعلينا أن نتذكر دائماً أن المشكلة كثيراً ما تتحد في الحد الفاصل والدقيق بين السلوك الذي يدخل في باب حق التأديب الذي يمنح للآباء والمربين والمشرفين القائمين على تربية الطفل من ناحية، والسلوك الذي يعتبر عنفاً أو إهانة أو إساءة للطفل من الناحية الأخرى.

### 7. قائمة المراجع:

-أحمد السيد محمد إسماعيل، (1998)، مشكلات الطفل وأساليب معاملة الوالدين، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

-العسالي محمد أديب،(2008)، أساسيات حماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال، سلسلة الكتاب الإلكتروني، العدد: 13، إصدارات شبكة العلوم العربية، بيروت.

-بيرون روجيه، (1999)، الأطفال و عدم التكيف، منشورات عويدات سلسلة زدني علما، لبنان.

-حاج يحيى محمد، (1998)، الاعتداء الجسدي على الأطفال. في دليل حملة التوعية المجتمعية نداء الوالدين : نحو أسرة أفضل، وزارة الشؤون الاجتماعية، فلسطين.

-حسن إبراهيم أحمد،(2008)، العلاقات الأسرية و أساليب المعاملة الوالدية، ط 1، دار الهدى، الأردن.

-السبعواوي. فضيلة عرفات. (2010). الخجل الاجتماعي وعلاقته بأساليب المعاملة، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن.

-سعد، عبد العزيز،(2013)، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر

-عبد اللطيف رشاد أحمد،(2008)، انحرافات الصغار مسؤولية من؟، الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، ط 1، الإسكندرية.

-المسلماتي صفاء،(2009)، علم الاجتماع التربوي نظرة معاصرة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر.

الملا، باسمية،(2012)، العنف الأسري على الطفل أنواعه وأسبابه والاضطرابات النفسية الناجمة عنه، دار النهضة العربية، بيروت .

ميادة، محمد أحمد عبد الله، (2015)، أساليب لمعاملة الوالدية و علاقتها بالتوافق لدى طلاب المرحلة الثانوية، بحث تكميلي لشهادة دكتوراه إرشاد تربوي، جامعة الخرطوم، السودان.

-نجيمي جمال،(2016)، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل و تأصيل، دار هومة، الجزائر.

هدى، محمود الناشف، (2007)، الأسرة وتربية الطفل، ط 1، دار عمان، الأردن.

اليونيسيف، المقصون والمحجبون. وضع الأطفال في العالم لعام 2006، شمال إفريقيا: ترجمة مركز رسائل للترجمة، مجلة اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط، 2006، ص ص 6-7.

### قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Sedlak, A.J., & Broadhurst, D.D, (1996), Third national incidence study of child abuse and neglect (NIS-3). Washington, DC: U.S. Department of Health and Human Services, National Center on Child Abuse and Neglect.

-Black, D.A., Heyam, R.E., & Smith-Slep, A.M, (2001), Risk factors for child physical abuse, Aggression and Violent Behavior.

-Drake, B., & Pardy, S., (1996), Understanding the relationship between neighborhood poverty and specific types of child maltreatment. Child Abuse and Neglect.

- Finkelhor, D., & Dzuiba-Leatherman, J, (1994), Victimization of children. American Psychologist.
- Gelles, R.J. , (1998), The youngest victims: Violence toward children, Bergen (Ed.), Issues in intimate violence Thousands Oaks, CA: sage.
- Goldman, J., Salus, M.K., (2003), Wolcott, D. & Kennedy, K.Y. , A coordinated response to child abuse and neglect: The foundation for practice, Washington, DC: U., Department of Health and Human Services, Office on child Abuse and Neglect.
- Greenfield, L.A , (1996), Child victimizers: Violent offenders and their victims (NCJ No. 153258), Washington, DC: U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics, (1996, March).
- Gustave Nicolas Fisher, (2003), Psychologie de violences sociales ed Dunod, Paris.
- Jaudes, P.K., Ekwo, E., & Van-Voorhis, J, (1995), Association of drug abuse and child abuse, Child Abuse and Neglect.
- Margolin, G., & John, R.S., (1997), Children's exposure to marital aggression In G.K. Kantor & J.L. Jasinski (Eds.), Out of darkness: Contemporary perspectives on family violence Thousands Oaks, CA: Sage.
- Marzouki Houria, (2005), Etude de la relation familial chez l'enfant victime de maltraitance parentale, Magistère , Constantine.
- Miller-Perrin, C.L. & Perrin, R.D, (1999), Child maltreatment: An introduction , Thousands Oaks, CA: Sage.
- Polanski, N.A., Guadin, J.M., & Kilpatrick, A.C, (1992), The maternal characteristics scale: A cross validation., Child Welfare.
- Rycus, J. S., & Hughes, R.C. , (1998), Family-centered child protection: An integrated model of child welfare practice assuring children's rights to protection and permanence, Columbus, OH: Institute for Human Services.
- Tlemçani Salima, (2007), Enfance meurtrie cherche protection, El watan n° 5026, (23/5/2007).
- Zuckerman, B. , (1994), Effects on parents and children. In D.J. Besharov (Ed.)
- Tlemçani Salima, (23/5/2007), Enfance meurtrie cherche protection, El watan n° 5026.